

العراق

العبادي يستعين بـ«العمليات» لواء «انقلاب» الصدرين

ماضون على دستور (بول) بريمر. ونحن ماضون على دستور محمد وآل محمد، مؤكداً أن الاعتصامات سلمية، وستبقى كذلك حتى طرد المفسدين و«المارقين» من «المنطقة الخضراء».

وبعد انتهاء الصلاة، بدأ «الصدريون» اعتصامهم رسمياً، كما أعلن كاظم العيساوي معاون الجهادي لمتحدثي الصدر. العيساوي أطلق على الصدر لقب «القائد العام للقوات المسلحة المهدوية»، ودعا في بيان له إلى «التعاون مع القوات الأمنية والتخلي بالصبر، لأن هناك جهات تحاول إفشال مشروع الإصلاحات من خلال بث المندسين والترويج للشائعات».

وسارع المعتصمون واللجان المشرفة، بعد ذلك، إلى نصب عشرات السرايق والخيم. وفي السياق، قال معتصمون وشهود عيان كانوا بالقرب من مكان الاعتصام لـ«الأخبار» إن حالة من الهدوء سادت المكان، بعد حلول المساء.

في موازاة ذلك، أبلغ مصدر حكومي «الأخبار» بأن العبدي أوعز إلى قيادة العمليات المشتركة بإزالة خيم الاعتصام، وإعادة فرض هيبة القانون في الشارع. وقال المصدر إن قرار العبدي جاء بعدما فشلت قيادة عمليات بغداد في المهمات الموكلة إليها في هذا الجانب، مشيراً إلى أن الأخير يشعر بوجود مخاطر حقيقية تهدد العاصمة وإمكانية اختراق «داعش» لتلك الخيم.

إلى ذلك، رجّح رئيس مركز «التفكير السياسي» العراقي إحسان الشمري أن لا يمضي الصدر بعيداً في التصعيد أو خلق حالة من الفوضى، مشيراً إلى أنه قد بلجا، قريباً، إلى مسك زمام الأمور والدعوة إلى طائلة سياسية مستديرة من جديد، ومستبعداً إمكانية حدوث مفاوضات مع العبدي لكون «التيار الصدري» جزءاً من الحكومة.

وأكد الشمري لـ«الأخبار» أن أطرافاً خارجية بدأت تدخل على خط الأزمة، بشأن التصعيد الصدري الأخير، مشيراً إلى أن «الصدر يدرك المخاطر الحقيقية المحيطة بالعملية السياسية برمتها».

مبنى البرلمان العراقي، إلا أن القوات، بمراتبها المتعددة، سرعان ما رضخت للمتظاهرين، ورفعت الأسلاك الشائكة وفتحت الطريق أمام الآلاف للوصول إلى منطقة الاعتصام المذكورة.

وعلمت «الأخبار» بأن بعض الضباط الأمنيين لم يستجيبوا للقرارات التي صدرت بشأن عدم السماح للمتظاهرين والمعتصمين بعبور المناطق المحذدة لهم. وقال مصدر أمني إنهم «فقدوا السيطرة على الأعداد الغفيرة التي توافدت منذ مساء أول من أمس وحتى ساعات الصباح الأولى، ما دفع بعض القيادات إلى الاجتهاد بإصدار قرارات أخرى، خشية وقوع أي تصادم مع القوى الأمنية».

وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت، في ساعة مبكرة من صباح أمس، بياناً أوضحت فيه أنها لم تمنح أي ترخيص لإقامة تظاهرة أو اعتصام أمام بوابات «المنطقة الخضراء». وأكدت أنها أعلنت «التيار الصدري» بهذا الأمر «تفادياً لكل إشكال أو التباس يحصل بسبب سوء التقدير للعواقب والاحتمالات».

وفي ردّ ضمني على بيان الوزارة، قال مدير مكتب الصدر في بغداد إبراهيم الجابري، خلال صلاة الجمعة التي أقيمت على أسوار «الخضراء»: «إنهم



تسارعت التطورات بنحو لافت أهنس على الساحة السياسية العراقية، لتنبئ بالذهاب إلى اتجاه غير معروف النتائج، بعدما أصدر حيدر العبدي أمرًا للعمليات المشتركة بفرض الأمن في بغداد في وجه الاعتصامات التي دعا إليها «التيار الصدري»

بغداد - محمد شفيق

لم يكذ أنصار «التيار الصدري» ينفون اليوم الأول من اعتصامهم أمام «المنطقة الخضراء»، حتى أصدر رئيس الحكومة حيدر العبدي، أمراً مفاجئاً بتكليف العمليات المشتركة، التي تضم في تشكيلاتها الأميركيين والمستشارين الأجانب، بفرض الأمن في بغداد وتخويلها الصلاحيات اللازمة لذلك.

وأن تاتمر قيادة عمليات بغداد بأمر القرار الذي أعلنه مكتب العبدي ونشره التلفزيون الرسمي، مساء أمس، يمكن وصفه بالـ«استفزازي» لـ«التيار الصدري» وتلميح بإمكانية الاستعانة بقوات أجنبية لفرض الأمن و«الشرعية» إذا تطلّب الأمر، بحسب ما أشار مراقبون.

وجاء القرار بعد دقائق على إصدار قيادة قوات «الحشد الشعبي» بياناً دعت فيه إلى سحب المظاهر المسلحة من المدن، وخصوصاً العاصمة بغداد.

واحتجاج «الصدريون» عدة ساعات، أمس، للوصول إلى الأماكن المغلقة لإقامة الاعتصامات، ذلك أن القوات الأمنية عمدت إلى إغلاق كافة الطرق والجسور المؤدية إلى «المنطقة الخضراء»، وأبرزها جسر الجمهورية الذي يربط منطقة «ساحة التحرير» بأحد أهم مداخل «المنطقة الخضراء» التي تضم

كانت زيادة المساعدات الإنسانية العاجلة وإغاثة المناطق المتضررة التي تعرضت لقصف كثيف من قبل الطيران السعودي، وأولئك الذين يعيشون ظروفاً كارثية في ظل الحصار والعدوان وخصوصاً سكان المناطق الحدودية في محافظتي صعدة وحجة الذين يتعرضون لقصف مباشر من قبل مدفعية السعودية.

وأكدت الوثائق أداء الامم المتحدة دوراً غير حيادي في الحرب على اليمن، إضافة إلى أن خطط الاستجابة الإنسانية الطارئة ضلت طريقها في إغاثة المحتاجين وبرامج التدخل الإغاثي السريع غرقت في دهاليز سياسية لعدم وجود آلية



**لم تسلم السعودية
مبلغ الـ274 مليون
دولار للامم المتحدة
الذي وعدت بتقديمه**



تنسيق واضحة وشفافة في العمل الإنساني. ولم تسند المنظمات العاملة تحت راية الأمم المتحدة على قاعدة بيانات واضحة وألويات تمكنها من تحقيق مبدأ العدالة في عملية توزيع المساعدات الإنسانية للمناطق الأشد تضرراً من العدوان والحصار، إلى جانب ازدواجية المعايير التي تتبعها تلك المنظمات في تحديد الاحتجاجات. ولذلك ركزت المنظمات العاملة في المجال الإنساني على مناطق دون أخرى وتجاهلت مناطق أكثر مأساوية من غيرها. ووجهت الامدادات الغذائية إلى مناطق لم تتعرض لغارات من العدوان ولم يتعرض سكانها لأي جرائم شبيهة بتلك التي شهدتها مناطق الحدود مثل صعدة وحجة أو أحياء صنعاء السكنية. ونظراً لذلك اتسعت الفجوة بين التخطيط لاحتياجات المواطنين واحتياجهم الفعلي، في ظل ضلّة المساعدات المقدمة لليمن مقارنة بحجم الكارثة الإنسانية التي خلفها العدوان.



تفخذ حتى الان. وأكدت «اللجنة» أنها نفذت من جهتها كل الالتزامات التي قطعتها خلال لقاءاتها بالمسؤولين الدوليين. ومن ضمن المطالب الملحة التي طالبت بها «اللجنة الثورية»

تته وجودهما، حيث حصلت إعادة تموضع وتغيير لمواقع السيطرة فقط.

في سياق منفصل، ومع ازدياد الضغوط الدولية على السعودية في الآونة الأخيرة، أعلنت المفوضية الدولية لحقوق الإنسان، يوم أمس، أن التحالف السعودي قتل في اليمن من المدنيين «أكثر بمرتين» مما

تسببت به القوات الأخرى المشاركة في الحرب. وجاء في بيان صدر عن مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحسين في جنيف، أن الحرب الدائرة في اليمن منذ آذار الماضي، «حصدت أرواح 3218 مدنياً وأصابت 5778 شخصاً بجروح».

وقال الحسين: «يبدو أن التحالف مسؤول عن مقتل عدد من المدنيين أكبر بمرتين مما تسببت به كل القوات الأخرى مجتمعة»، مضيفاً أن «التحالف» قصف أسواقاً ومستشفيات وعيادات ومدارس ومصانع وقاعات استقبال لحفلات الزفاف ومخات المساكن الخاصة في قرى ومدن بما فيها العاصمة صنعاء.

وندد الحسين في البيان بالمجزرة التي تسببت بها غارة جوية لـ«التحالف» على سوق الخميس في محافظة حجة، مشيراً إلى أن الغارة أدت إلى مقتل 106 مدنيين بينهم 24 طفلاً.

من جهته، أشار المتحدث باسم المفوضية روبرت كولفيل إلى أن «طاقم فريق حقوق الإنسان لم يعثر على دليل على حصول مواجهات مسلحة أو وجود هدف عسكري مهم في القطاع وقت الهجوم باستثناء نقطة تفتيش على بعد 250 متراً من السوق».



شهيد في الضفة... وإسرائيل تخاف «كسر الصمت»

في الإطار نفسه، وصف رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لابيد، «كسر الصمت» بأنها «منظمة كريمة تسعى إلى التآمر على دولة إسرائيل وتقويضها».

ميدانياً، أعلنت وسائل إعلام العدو إطلاق الجيش الإسرائيلي النار على الشهيد محمود أبو فنونة (21 عاماً)، من مدينة الخليل، عند مفترق التكتل الإسطباني «غوش عتصيون»، جنوب بيت لحم، جنوبي الضفة. بزعم محاولته تنفيذ عملية طعن. وقال شهود عيان فلسطينيون إن الجنود «أطلقوا النار على الشاب وهو لا يزال داخل مركبته، وبدون أن يترجل منها». وفي وقت لاحق نعت حركة «الجهاد الإسلامي» أبو فنونة، معلنة أنه «نجل الأسير محمد أحمد عبد الفتاح أبو فنونة، المجاهد. أحد قادة الحركة في محافظة الخليل»، الذي مدد العدو اعتقاله للمرة الثانية على التوالي لمدة ثلاثة أشهر جديدة. وفي وقت لاحق، أعلن جيش العدو اعتقاله شابين بالقرب من مستوطنة «تساعر بنيامين»، بذريعة العثور على سكاكين بحوزتهما.

إلى ذلك، أعلن وزير الأوقاف الأردني، هائل داوود، أنه سيجري تركيب كاميرات مراقبة داخل المسجد الأقصى في الأسبوع المقبل. وكان المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية، وزير الإعلام، محمد المومني، قد أوضح أن هذه «الكاميرات ستعمل على تغطية مسار اقتحامات المتطرفين؛ وبالتالي وضع حد لها». وشدد المومني أن تركيب كاميرات داخل الأقصى «جاء لمراقبة المتطرفين اليهود والشرطة الإسرائيلية وتوثيق اعتداءاتهم».

(الأخبار، الأناضول)

لا تقتصر التحديات الماثلة أمام العدو الإسرائيلي على عجز استخباراته عن مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، بنسختها الجديدة، ولا على إخفاق إجراءاته الردعية في ثني شباب الضفة والقدس المحتلين عن مواصلة تنفيذ الهجمات التي سلبت «المواطن» الإسرائيلي الشعور بالأمن الشخصي، بل اتسعت دائرة التحديات إلى مواجهة أي مؤسسة تساهم في كشف ممارسات القمع التي ينفذها جنود العدو في المناطق الفلسطينية.

على هذه الخلفية، أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن الأجهزة الأمنية «تفحص في الوقت الحالي أفعالا قامت بها منظمة كسر الصمت، وهل تمثل تجاوزاً للخطوط الحمراء من الناحية الأمنية».

وتأتي الحملة السياسية الإسرائيلية على هذه المنظمة، بعد نشر القناة الثانية الإسرائيلية تقريراً يطرح تساؤلات عن أهداف «كسر الصمت» العلنية، وخصوصاً بعد اتهامها بجمع معلومات حساسة من جنود شاركوا سابقاً في عمليات عسكرية. وادعى التقرير أن المعلومات التي تجمعها هذه المنظمات، يمكن أن تصل إلى «العنوان الخطأ»، وهو ما قد يتسبب في خطر على الأمن.

في السياق، رأى وزير الهجرة والاستيعاب، زئيف الكين، أن «نشاطات هذه المنظمة تثير شبهات قوية عن نقل معلومات عسكرية سرية إلى جهات أجنبية بما في ذلك، جهات فلسطينية»، وضمن هذا الإطار طلب الكين، من «الشباب» و«الشرطة العسكرية»، إجراء تحقيق فوري لتقصي احتمال تجسس المنظمة على الجيش الإسرائيلي.